

- ٤- أحكام المرافعات : وتتعلق بالقضاء والشهادة واليمين وتحقيق العدل .
- ٥- الأحكام الدستورية : وتتعلق بنظام الحكم وأصوله والعلاقة بين الحاكم والمحكوم وحقوق الأفراد والجماعة .
- ٦- الأحكام الدولية : وتتعلق بمعاملة الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى في السلم والحرب .
- ٧- الأحكام الاقتصادية والمالية : وتتعلق بتنظيم العلاقات المالية من موارد وطرق إنفاق (خلاف) .

والقرآن- بصفته الدستورية العليا- في الحياة الإسلامية يتناول الأحكام بالنص الإجمالي ، ولا يتصدى للجزئيات إلا قليلاً . ذلك لأن الإجمال في النصوص ، يساعد على تطبيقها بصور متعددة يَحتملها النص ، فيكون باتساعه قابلاً لمجاراة المتغيرات الزمانية ، دون خروج على أسس الشريعة ومقاصدها . مثال ذلك ما ورد في القرآن من النص على الشورى السياسية دون تعيين شكل خاص لها ، فكانت شاملةً لكل نظام حكومي يتجنب الاستبداد ، ويتحقق فيه التشاور بين الحاكم والمحكوم (الزرقا) .

٧- الحدود في القرآن :

ولقد وصف الكاتب ص ٥٤٣ عقوبة السرقة في الإسلام بأنها مؤلمة ومهينة . وهذه الحدود لا تؤخذ منفصلة عن النظام الإسلامي في شموله . نعم إن القرآن ينص على قطع يد سارق . ويؤمن المسلم أن هذا الحكم من عند الله ولكن ما هدف الحدود في الإسلام وما الشروط الواجب توافرها قبل تنفيذها ؟

إن الحدود في الإسلام لها هدفان : إرهاب النفوس التي يغلب عليها الانحراف والنزوع إلى الشر ، وعقاب المجرم على جريمته . ومن أجل هذا سميت هذه العقوبات في الإسلام «حدوداً» لأن معنى الحد في اللغة المنع . ولذلك عرّف بعض الفقهاء الحدود بأنها «موانع قبل الفعل زواجر بعده» أى أن العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع العودة إليه (شرح فتح القدير لابن الهمام) .

إن الإسلام يجعل الدولة مسئولة عن رعاياها جميعاً . وعليها أن توفر لهم سبل